هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

ماجستير في إدارة الأعمال

كلية العلوم المالية والإدارية

جامعة أما الدولية – البحرين

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 28–29 نوفمبر 2016

تاريخ المراجعة: 7–9 أبريل 2014

HC030-C2-F005

جدول المحتويات

1. نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج.....2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....13

4. المؤشر (3): المعاييرالأكاديمية للخرِّيجين.....20

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 28

6. الاستنتاج.....37

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية 38

ملحق 2: الحُكم الإجمالي.....39

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويتضمن هذا التقرير سردًا لعملية المتابعة والنتائج التي توصلت اليها لجنة الزيارة التتبعية (اللجنة)، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، والذي تطرحه جامعة أما الدولية – البحرين، وذلك بتاريخ 28–29 نوفمبر 2016؛ وذلك تماشيًا مع إطار "مراجعة البرامج في الكلية"، وأنظمة هيئة جودة التعليم والتدريب.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج ماجستير إدارة الأعمال، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة أما الدولية – البحرين (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 7–9 أبريل 2014.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج ماجستير إدارة الأعمال في جامعة أما الدولية – البحرين، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في جامعة أما الدولية – البحرين في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 7–9 أبريل 2014.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج ماجستير إدارة الأعمال في جامعة أما الدولية – البحرين، أن البرنامج "غير جدير بالثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة أما الدولية – البحرين إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج ماجستير في إدارة الأعمال بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "**غير مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية هذه على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في7–9 أبريل 2014. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت اللجنة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج ماجستير إدارة الأعمال

يعد برنامج ماجستير في إدارة الأعمال – جامعة أما الدولية – البحرين، أحد البرامج التي وافقت عليها وزارة التربية والتعليم عندما بدأت جامعة أما الدولية – البحرين العمل في عام 2002. ومع ذلك فإن مجلس التعليم العالي أغلق باب الالتحاق بالبرنامج خلال الفترة الممتدة من العام الأكاديمي 2010–2011، حتى العام الأكاديمي 2014–2015. وفي الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2015–2016، تم السماح للمؤسسة بإعادة فتح باب الالتحاق بالبرنامج. ويهدف البرنامج إلى توفير خبرة تعلم تشمل مجالات وظيفية مثل إدارة الموارد البشرية، والأعمال الحرة، والصيرفة الإسلامية، وإدارة المشروعات؛ وذلك من أجل تخريج مديرين فاعلين، وقادة في إدارة الأعمال قادرين على العمل في ظل بيئة معقدة، وذات طبيعة تنافسية على المستوى العالمي. ووفق ما جاء في تقرير التقدم، فإنه يوجد اثنان من الموظفين الأكاديميين يعملان بدوام كامل ومختصان في البرنامج، وأربعة أخرون من داخل المؤسسة يشاركون في تقديم المقررات الدراسية. وقد كان المجموع الكلي لخريجي البرنامج منذ عام 2005، (685) خريجًا.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في جامعة أما الدولية – البحرين، للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر أبريل 2014، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: تعديل الأهداف التعليمية للبرنامج؛ لتكون عملية ومحددة بشكل أكثر، وتعكس كلًّا من المعارف والمهارات في ممارسة الإدارة بشكلٍ احترافي.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة أما الدولية – البحرين، بعمل مراجعة شاملة لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال، والتي اشتملت على إجراء للمقايسة المرجعية الرسمية. وكنتيجة لهذه المراجعة تم تعديل البرنامج؛ ليشتمل على أهداف تعليمية جديدة للبرنامج، وكذلك تعديل مواصفات البرنامج وتنفيذها وتطبيقها، حيث تشير الأهداف التعليمية الجديدة للبرنامج إلى أنه من المتوقع للخريجين أنْ يمارسوا دورهم بشكل فعال كمهنيين في مجال الإدارة، وذلك بإظهار كفاءتهم في مجالات المحاسبة، والمالية، والتسويق، والإدارة، بالإضافة إلى تطبيقهم التفكير النقدي التحليلي، ومهارات حل المشكلات؛ من أجل تطوير وتقييم حلول للمشكلات المعقدة في مجال الأعمال، وتنفيذها، والتي تتطلب تخصصات متعددة ومعارف عالمية، إضافة إلى الارتقاء بالمعايير الأخلاقية والمهنية من خلال تقييم التأثيرات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية للقرارات الإدارية، وأيضا من خلال فهم للعلاقة بين منظمات قطاع الأعمال والمؤسسات الاجتماعية. وتقر اللجنة أن الأهداف التعليمية الجديدة للبرنامج تتفق مع نص الرسالة الخاصة بجامعة أما الدولية – البحرين؛ فضلا عن ذلك، فإنه يتضح من تعديل الأهداف التعليمية للبرنامج وجود تركيز على تدريس كفاءة ومهارات ممارسة الإدارة، وكذلك التأكيد على الممارسة المهنية والأخلاقية. وتلاحظ اللجنة أثناء المقابلات أن فريق البرنامج قد تم إشراكهم بشكل فعال في تعديل الأهداف التعليمية للبرنامج، كما قد ساهم بعض أعضاء الفريق في تعديل مواصفات البرنامج. كما تلاحظ اللجنة أيضا حرص فريق البرنامج على تأكيده أنَّ البرنامج المعدل يركز على تدريس الإدارة بشكل نظري وعملي، وكذلك الارتقاء بمعايير أخلاقية ومهنية عالية. وتقر

اللجنة أن الأهداف التعليمية للبرنامج التي تم تعديلها تتوافق مع مثيلاتها في البرامج الدولية لماجستير في إدارة الأعمال. وقد أعربت اللجنة عن رضاها نحو التقدم الذي أحرزته الكلية في معالجة هذه التوصية.

توصية 1.2: تعديل المنهج الدراسي؛ ليلبي المعايير الأكاديمية العالمية لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لمعالجة هذه التوصية، نفذت الكلية مراجعة شاملة للبرنامج؛ تتألف من ممارسات للمقايسة المرجعية الرسمية وغير الرسمية مع الجامعات الدولية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى مجموعة من الاستشارات الخاصة بمواصفات البرنامج مع الجهات الرئيسة ذات العلاقة، والتي تشمل أعضاء هيئة التدريس بالكلية، والممتحنين الخارجيين، إضافة إلى لجنة الاستشارات الصناعية الخاصة بالبرنامج (PIAP). كما يوجد أيضا مرجعيات داخلية لاستطلاع سوق العمل ضمن ممارسة تعديل البرنامج. وتشير الأدلة المقدمة إلى أنه تم الانتهاء من عملية المراجعة في سبتمبر 2015، والتي نتج عنها تعديل البرنامج. ويشتمل البرنامج المعدل على (42) ساعة معتمدة؛ منها (30) ساعة معتمدة موزعة على المقررات الدراسية للسنة الأولى، و(12) ساعة معتمدة موزعة على مقررات السنة الثانية، وضمن هذا الإطار أيضا يوجد (21) ساعة معتمدة في السنة الأولى موزعة على مجموعة المواد الدراسية الأساسية الخاصة بعلوم الإدارة، والتي تضم الإدارة المالية، والإدارة الإستراتيجية، وإدارة العمليات، بالإضافة إلى (9) ساعات معتمدة موزعة على ثلاثة مقررات اختيارية؛ يتم اختيارها من بين مجموعة من الموضوعات والتي تضم الصيرفة الإسلامية، وإدارة المشروعات، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الأعمال الحرة. فضلا عن ذلك، فإنه في السنة الثانية يطلب من طلبة البرنامج الالتحاق باثنين من المقررات الإضافية بمعدل ثلاث ساعات أكاديمية لكل مادة يتم اختيارها من مواد قانون إدارة الأعمال، وإدارة الجودة الكلية، وتطوير وتغيير المنظمات، وأخلاقيات وحوكمة الشركات، ونظم معلومات الإدارة، والاقتصاد الإداري. وقد أبلغت اللجنة أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بأن طلبة السنة الثانية يلتحقون بمقرر دراسي خاص بالمشروع النهائي الخاص برسالة الماجستير في إدارة الأعمال بمعدل ست ساعات معتمدة؛ وتتبع الرسالة معايير النشر العلمي. وقد درست اللجنة مواصفات البرنامج المعدل ومنهجه، ولاحظت وجود قضيتين رئيستين تتعلقان بمنهج البرنامج المعدل ومحتواه، وأهدافه التعليمية المرتبطة بهما، الأولى: عدم وجود مقرر أساسي في المنهج يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالهدف التعليمي الثاني

للبرنامج، والذي يتعلق بالمشكلات والمبادئ الأخلاقية في مجال إدارة الأعمال. الثانية: لا يتوافق المطلب الخاص بضرورة وجود معايير للنشر العلمي لرسالة ماجستير في إدارة الأعمال مع المعايير الدولية المعتادة للأطروحة. وأثناء الزيارة التتبعية، ناقشت اللجنة هاتين القضيتين مع فريق البرنامج، وقد أبلغت اللجنة بأن المشكلات الأخلاقية في مجال إدارة الأعمال يتم تدريسها حاليًا كجزء من المقررات الدراسية المتنوعة للإدارة، والداخلة ضمن مقررات المنهج. علاوة على ذلك، لاحظت اللجنة وجود مقرر إضافي يغطي بعض الموضوعات ذات الصلة بشكل غير مباشر، في حين علمت اللجنة أنه في إطار المنهج الحالي فإنه يمكن لأي طالب عدم أخذ المنهج الإضافي، واستبداله بمقررات إضافية أخرى؛ مما يسبب تخرج الطلبة دون تغطيتهم بصورة كاملة جميع المشكلات الأخلاقية. وترى اللجنة أن هناك حاجة إلى وجود مقرر دراسي أساسي قائم بذاته؛ يتم تحديثه بصورة دائمة لتغطية المشكلات الأخلاقية والممارسات المهنية لإدارة الأعمال في إطار المنهج الجديد؛ من أجل ضمان وجود طريق مباشرة لتحقيق الهدف التعليمي الثاني وتقييمه. وفيما يخص القضية الثانية، فقد وضَّح فريق البرنامج للجنة أن هذا المطلب موجود لضمان تحقيق جودة عالية للأطروحة، وتمييز رسالة الماجستير التابعة لجامعة أما الدولية –البحرين، عن غيرها من رسائل الماجستير في إدارة الأعمال لجامعات أخرى إقليمية. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أنَّ هذا المطلب لا يتوافق مع المعايير الدولية والإقليمية المعتادة في برنامج مثل هذا، وأنه يجب إلغاء هذا المطلب، حيث ترى اللجنة أنه يجب أن تركز الأطروحة على الحلول العملية للمشكلات الإستراتيجية والتنفيذية التي تواجه المديرين المهنيين في القطاعين العام والخاص بدلا من أن يكون تركيزها الرئيس على النشر الأكاديمي. وفي تقييمها لمدى تقدم الكلية إزاء هذه التوصية. ترى اللجنة أنَّ المنهج المعدل يحتاج إلى مزيد من التعديلات والتغييرات حتى يتم معالجة هذه التوصية بشكل كامل.

توصية 3.1: تعزيز التوازن بين النظرية/ المعرفة والمهارات/ الممارسة في عملية التدريس.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تلاحظ اللجنة أن الكلية قد حدثت من سياسة التعليم والتعلم الخاصة بالبرنامج؛ لتحسين التوازن بين النظرية والممارسة في إطار المنهج المعدل، عن طريق تقديم برنامج الضيف المتحدث وعمل زيارة للشركات، مما يغطي فقط المقررات الأساسية للبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم عمل فحص لعينة من مواصفات المقررات الدراسية للبرنامج، والتي اتضح منها وجود استخدام منتظم لدراسات الحالة العملية، من خلال

أنشطة التعليم والتعلم الداخلة في إطار المنهج المعدل. وأثناء المقابلات أكد فريق البرنامج أنهم يسعون جاهدين لضمان تحقيق توازن بين النظرية والممارسة في أنشطة التعليم والتعلم، ولاحظت اللجنة أيضا أن السياسة المعدلة للتعليم والتعلم تقدم آلية مفيدة تساعدهم في تنفيذ هذا الهدف داخل المقررات الأساسية. وقد قابلت اللجنة عددًا قليلًا من طلبة البرنامج، الذين أكدوا أنهم مطالبون باستخدام دراسات الحالة العملية في مناقشات قاعة الدراسة.

وقد وجدت اللجنة أن هذه المناقشات مفيدة، كما أنَّها لاحظت وجود بعض التحسينات في التوازن بين النظرية والممارسة وذلك عن طريق تنفيذ السياسة المعدلة للتعليم والتعلم في بعض المقررات الدراسية، وترى اللجنة أنَّ هذه الترتيبات الجديدة يجب أن تغطي جميع المقررات الدراسية الخاصة بالبرنامج، والتي تشمل المقررات الاختيارية، والمقررات الإضافية الداخلة في إطار المنهج المعدل. فضلا عن ذلك، ترى اللجنة أنَّه يجب أن تتضمن الأطروحةُ المحافظةَ على إيجاد توازن جيد بين النظرية والممارسة، حيث يعد هذا المطلب أحد المتطلبات الرئيسة لأي برنامج ماجستير في إدارة الأعمال. ومن ثم تقر اللجنة التقدم المتحقق من قبل الكلية، وتوصي بأن تعزز الكلية بشكل أكبر من الأجزاء العملية للبرنامج كما تم مناقشته أعلاه.

توصية 1.4: ضمان إدماج نتائج البحوث الحالية في عملية التدريس، وأن يتيح للطلبة اطِّلاعًا أكثر على أفضل الممارسات في أنواع مختلفة من الأعمال في مملكة البحرين وفي المنطقة.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

ينص تقرير التقدم على تنفيذ الكلية عددًا من المبادرات؛ لضمان اطلاع الطلبة – بشكل أكثر – على الممارسات الجيدة والأبحاث الحالية في مجال إدارة الأعمال. ومن بين هذه المبادرات توجد مبادرة رئيسة تختص بتقديم برنامج الضيف المتحدث، كما يوجد اتجاه للربط بين المقررات الدراسية للبرنامج وأعضاء هيئة التدريس النشطين في مجال البحث والنشر العلمي، وأثناء جلسات المقابلات علمت اللجنة أنه يتم تشجيعهم للاستفادة من منشوراتهم في أنشطة التعليم والتعلم. وعلاوة على ذلك لاحظت اللجنة أنَّ لدى فريق البرنامج وعيًا بالدور الرئيس لاطلاع الطلبة على الأبحاث الحالية، وعلى أفضل الممارسات؛ لتعزيز خبرة تعلمهم. وقد وجدت اللجنة أن هذه المبادرات تمثل آليات نافعة لمعالجة هذه التوصية لاسيما إذا تم تعزيزها باستمرار، ومن خلال فحص عينة متعلقة بمواصفات المقررات الدراسية، وبالإضافة إلى فحص عدد صغير من أعمال الطلبة التي تم تقييمها، اتضح للجنة أنه على الرغم من تلك المبادرات، فإن نتائج الأبحاث

الحالية في مجال إدارة الأعمال تمثل جزءًا صغيرًا من أنشطة التعليم والتعلم الحالية للبرنامج. وترى اللجنة أن هناك حاجة لإدخال المزيد من الآليات المباشرة، وتشخيصها بصفة رسمية في المنهج المعدل للبرنامج؛ لضمان وجود دمج فعال لنتائج الأبحاث الحالية في أنشطة التعليم والتعلم بالبرنامج. ومن ثم تقر اللجنة مجهودات الكلية في هذا الشأن، وتوصي الكلية بتعزيز اطلاع الطلبة بشكل أكثر على أفضل الممارسات لأنواع مختلفة من الأعمال في مملكة البحرين وفي المنطقة، وكذلك الاطلاع على نتائج الأبحاث الحالية.

توصية 1.5: مراجعة مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج من أجل تعريفها بشكلٍ أكثر دِقة، وأن تضمن بأنها تلبي المتطلبات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تم إعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال؛ بناءً على المشاورات مع أعضاء هيئة التدريس، وعلى عدد من ممارسات المقايسة المرجعية مع برامج ماجستير في إدارة الأعمال مقدمة في مؤسسات محلية، وإقليمية، ودولية. وأثناء جلسات المقابلات، أبلغت اللجنة بأن مخرجات التعلم المطلوبة، والتي تمَّ مراجعتها تستند إلى تصنيف بلوم. ويتم تصنيفها إلى أربع فئات، هي: (أ) المعرفة والفهم، (ب) مهارات خاصة بالموضوعات، (ج) مهارات التفكير النقدي، (د) مهارات عامة قابلة للنقل والقياس، كما وضح في الأدلة. وقد لاحظت اللجنة أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتي تم مراجعتها تعد مناسبة لنوع ومستوى البرنامج، كما أنها متوافقة مع المعايير الدولية المعتادة لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال. وأثناء المقابلات، أكد فريق البرنامج مشاركتهم الجدية في إعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وبأنَّ لديهم وعيًا كاملًا بمتطلبات التعليم والتعلم الخاصة بهذه المخرجات، لقد درست اللجنة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتي تم مراجعتها والنص عليها في مواصفاته. وتلاحظ اللجنة أن هذه المخرجات قد كتبت بشكل واضح، كما أنها قابلة للنقل والقياس، ومناسبة لنوع ومستوى البرنامج. ومن ثمَّ تشعر اللجنة بالرضا تجاه التقدم المتحقق في معالجة هذه التوصية.

توصية 1.6: إعادة صياغة عملية تحويل المخرجات إلى مستوى المقررات؛ لتكون أكثر دِقة، وأن تقلل عدد مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ينص تقرير التقدم أن المنهج المعدل لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال يتألف من مقررات دراسية يتم اختيارها بعناية؛ لتنفيذ مخرجات التعلم المطلوبة. ويتضح هذا من عملية مقابلة المقررات الدراسية مع مخرجات البرنامج. علاوة على ذلك، تنصُّ المقررات الدراسية للبرنامج – بشكل واضح – على مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي، والتي تصنفُ بدورها إلى التصنيفات الأربعة الخاصة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وأثناء المقابلات، علمت اللجنة أنَّ فريق البرنامج قام بتنفيذ عملية مقابلة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد فحصت اللجنة عينة من مواصفات المقررات الدراسية للبرنامج، ولاحظت أنه تم تنفيذ عملية مقابلة دقيقة بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج لكل مقرر من المقررات الدراسية ضمن هذه العينة، كما لاحظت اللجنة أيضًا أن عدد مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات قد نقصت من (12) مُخْرجًا إلى (8) مخرجات خلال عملية المقابلة. وقد أبلغت اللجنة بأن هذا النقص في عدد المخرجات لكل مقرر من هذه المقررات يجعلها أكثر دقة في تعريفها لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتي تم المقابلة معها. وتلاحظ اللجنة كذلك أن عملية المقابلة هذه قد تم تنفيذها بعناية، وبالتوافق مع المعايير الدولية المطلوبة في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، ومن ثم تشعر اللجنة بالرضا تجاه تقدم الكلية.

توصية 1.7: مراجعة مواءمة طرق التدريس الموثقة لمخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ ليضمن أنها تدعم بشكلٍ كافٍ تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت جامعة أما الدولية – البحرين بتحديث سياسة التعليم والتعلم الخاصة بالبرنامج؛ لتحسين ملاءمة طرق التعليم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وكذلك لتعزيز التوازن بين النظرية والممارسة في إطار المنهج المعدل. وقد لاحظت اللجنة أيضا أنَّ النتيجة الرئيسة لعملية المراجعة والملاءمة للبرنامج كانت تقديم برنامج الضيف المتحدث، وزيارة الشركات. بالإضافة إلى هذا فإنَّ فحص العينة المقدمة الخاصة

بمواصفات المقررات الدراسية للبرنامج تظهر وجود ملاءمة واضحة لطرق التعليم بالنسبة لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية الواردة في هذه العينة. وقد ناقشت اللجنة هذه العملية مع أعضاء فريق البرنامج الذين تم مقابلتهم، والذين أكدوا بدورهم أن أعضاء هيئة التدريس قد تم إشراكهم بصورة فعالة في هذه العملية. فضلا عن ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن السياسة المعدلة لطرق التعليم والتعلم قد تم استقبالها بشكل جيد من قبل الطلبة الذين قابلتهم اللجنة، وقد قابلت اللجنة أحد الممتحنين الخارجيين عبر ترتيب اجتماع عن بعد، كما قامت بدراسة تقارير الممتحنين الخارجيين بخصوص البرنامج والمقررات الدراسية، والتي أظهرت رضا الممتحنين الخارجيين تجاه طرق التعليم وملاءمتها لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية التي تم فحصها. ومن ثم فإن اللجنة تشعر بالرضا تجاه طريقة معالجة الكلية لهذه التوصية.

توصية 1.8: مراجعة معمقة لسياسات وإجراءات التقييم؛ لكي تأخذ في الاعتبار حاجات ومعايير برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تجاوبًا مع هذه التوصية، قامت الكلية بتقديم أسلوب جديد لسياسات التعليم والتعلم وسياسات التقييم، والذي صمم من أجل البرنامج، حيث تقدم وثيقة السياسات الجديدة دليلا مفصلا عن إجراء الفحوصات التجميعية، بالإضافة إلى شرح واضح لدور كل من (المنسقين المختصين، أعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية، الممتحنين الخارجيين)، في عملية التقييم، وقد لاحظت اللجنة أيضا أنَّ البرنامج قد بدأ بعمل أسلوب تجريبي لتقييم التعلم المتعلق بالبرامج الجديدة الخاصة باستقدام ضيف متحدث، وزيارة الشركات، حيث يُطلب من طلبة البرنامج كتابة ورقة بحثية نقدية تعكس تجاوبهم مع حضور محاضرة الضيف المتحدث، أو زيارة إحدى الشركات، وبعد ذلك يتم تقييم هذه الورقة على أساس تكويني، كما يتم تقديم تغذية راجعة ذات صلة من قبل عضو هيئة التدريس. وقد فحصت اللجنة العينة المقدمة من أعمال الطلبة التي تم تقييمها، وأكدت اللجنة أن هذا الأسلوب يتم تنفيذه. وأثناء المقابلات مع عينة قليلة من الطلبة، فإنهم عبروا عن استمتاعهم بالأسلوب التجريبي لطرق التعليم والتعلم والتقييم، وقد عقدت اللجنة مجموعة من المقابلات مع فريق البرنامج، وناقشت معهم السياسات الجديدة الخاصة بالتعليم والتعلم والتقييم. وقد اتضح من خلال المناقشات أنَّ أعضاء هيئة التدريس على دراية بالأساليب الجديدة لتقييم طلبة البرنامج، كما أنهم قاموا بتنفيذ السياسة الجديدة للتقييم. وقد وجدت اللجنة أيضا أنَّ تقارير الممتحنين الخارجيين حول السياسات والإجراءات الجديدة

للتقييم تعدُّ إلى حد كبير إيجابية وداعمة لهذه الإجراءات. وفي تقييمها لمدى تقدم الكلية إزاء هذه التوصية، فإن اللجنة تشعر بالرضا تجاه معالجة هذه التوصية بصورة كاملة.

توصية 1.9: مراجعة سياسات التقييم لتعزيز الترابط بين وظيفتيْ التقييم التكويني والتجميعي، وأن تُحسِّن آليات تقديم التغذية الراجعة الفورية للطلبة عن تقدمهم الدراسي.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ينص تقرير التقدم على أنَّ سياسات التقييم الخاصة بالبرنامج قد تم مراجعتها لتحسين ملاءمة التقييمات لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ولتعزيز الترابط بين أدوات كل من التقييم التكويني والتقييم التجميعي، وهو ما تم التأكد منه من خلال الأدلة المقدمة. وفيما يخص الهدف الثاني فقد أجرت الكلية تدريبًا عمليًّا أثناء العمل؛ للتدرب على إجراء اختبار فعال، وكذلك التدرب على الربط بين التقييمات التكوينية والتجميعية. وقد لاحظت اللجنة أيضًا أن الكلية تقدم حاليًا هذه الدورة التدريبية لأعضاء هيئة التدريس. وأثناء المقابلات أكد فريق البرنامج مشاركتهم بصورة فعالة في وضع التقييمات التكوينية لطلبة البرنامج، وذلك في شكل تقارير تعكس محاضرات الضيف المتحدث، كما تعكس دراسات لحالات متنوعة؛ من أجل تحسين مشاركة الطلبة في المقررات الدراسية، وتعزيز أدائهم في التقييمات التجميعية. وقد قابلت اللجنة أيضًا عينة من الطلبة، والذين أكدوا استخدام التقييمات التكوينية، والتغذية الراجعة ذات الصلة على نحو منتظم من خلال أنشطة التعليم والتعلم. ومن ثم تشعر اللجنة بالرضا تجاه تنفيذ الكلية لمجموعة من الآليات ذات الصلة؛ لضمان الترابط بين التقييمات التكوينية والتجميعية.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في جامعة أما الدولية – البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر أبريل 2014، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: تُعدِّل سياسة القبول استنادًا إلى معايير أكاديمية كافية، لأغراض الجودة والتنافسية محليًّا، وإقليميًّا، وعالميًّا.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ينص تقرير التقدم أنَّ جامعة أما الدولية – البحرين قد قامت بعمل مقايسة مرجعية والمقارنة مع جامعات محلية، وإقليمية، ودولية، وقد عدَّلت من سياسة القبول الخاصة ببرنامج ماجستير في إدارة الأعمال؛ بالاستفادة من مخرجات أنشطة المقايسة المرجعية، حيث تشترط السياسات المعدلة للقبول بالبرنامج أنه يجب على المتقدمين للالتحاق به أن يكونوا حاصلين على مؤهل البكالوريوس بحد أدنى (2.75) لمتوسط الدرجات التراكمي (CGPA)، وحد أدنى (80) لدرجات الامتحان التأهيلي الإلكتروني أكسفورد (Oxford)، بالإضافة إلى سنتين على الأقل من الخبرة في مجال العمل، واجتياز المقابلة الشخصية التي تعقد من قبل إحدى اللجان. وقد لاحظت اللجنة أنَّ متطلبات سياسة القبول المعدلة تعد أكثر صرامة مقارنةً بالسياسات المستخدمة سابقا. وقد أكد فريق البرنامج للجنة على متطلبات سياسة القبول الجديدة، وأنه جاري تنفيذها. وقد ناقشت اللجنة أيضا السياسة المعدلة للقبول مع كبار مديري البرنامج، ولاحظت أنهم على دراية بمتغيرات السياسة الجديدة، ومتطلباتها الرئيسة. وفي تقييمها لمستوى تقدم الكلية إزاء هذه التوصية؛ ترى اللجنة أنَّ الجامعة قد وضعت متطلبات للقبول ذات صلة، وأدخلتها حيز التنفيذ لمعالجة هذه التوصية.

توصية 2.2: تُنفِّذ آليات فعّالة لتضمن أن الطلبة المقبولين هم من الطلبة المناسبين لبرنامج الماجستير في إدارة الأعمال.

الحُكم: غير مُعالجة

استجابةً لهذه التوصية، فقد لاحظت اللجنة أن الكلية قد قامت بتشكيل لجنة لمقابلة المتقدمين الذين من المحتمل التحاقهم بالبرنامج؛ لضمان أنهم مناسبون للدراسة فيه، ويلبون احتياجاته. وأثناء جلسات المقابلة أبلغت اللجنة بأنَّ جميع المتقدمين بدايةً من الفصل الدراسي الثالث للعام الأكاديمي 2015–2016، قد تم مقابلتهم لضمان أنهم مناسبون لمتطلبات القبول المعدلة للبرنامج. وترى اللجنة أن هذا الأمر يعد ممارسة جيدة يجب تطبيقها بصورة حاسمة كواحدة من المتطلبات الرئيسة للقبول في البرنامج. بينما توصي اللجنة بالإضافة لهذا المطلب بأنه يجب على الكلية – في جميع الأحوال – ضمان أن الطلبة المقبولين لديهم على الأقل سنتان من الخبرة في مجال العمل ذي الصلة، حسبما تتطلبه سياسة القبول المعدلة. ولمعالجة هذه التوصية على النحو الصحيح، توصي اللجنة بأنه يجب على الكلية أن تحلل مستوى أداء الطلبة وفق متطلبات القبول؛ لتقييم مدى فاعلية متطلبات وآليات سياسة القبول لديها.

توصية 2.3: تُطوِّر آلية صارمة لتضمن أن الأكاديميين الذين يتم تعيينهم، والذين يعملون بدوام كامل أو جزئي، لديهم شهادات علمية من مؤسسات مرموقة.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

عدلت جامعة أما الدولية – البحرين، من إجراءات التعيين لديها في عام 2015، من خلال تطوير إطار جديد للتعيين؛ لكي تضمن أن الموظفين القادمين من مؤسسات تعليمية مرموقة هم فقط منْ يتم تعيينهم. ولمزيدٍ من معرفة هذا الإطار، علمت اللجنة أن قسم الموارد البشرية يطبق سياسات صارمة عند فحص مؤهلات المتقدمين لإثبات مصداقيتها، كما يجري اتصالاته بالمؤسسات والهيئات التنظيمية المحلية المعنية بمنح الشهادات؛ للتحقق من المعلومات الواردة في السير الذاتية للمتقدمين، لضمان أن الموظفين القادمين من مؤسسات تعليمية مرموقة هم فقط منْ يتم تعيينهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبلغت اللجنة بأن المؤسسة تلتزم بلوائح مجلس التعليم العالي الخاصة بتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد، ومن خلال فحص وثائق التعيين المقدمة من أعضاء هيئة التدريس الحاليين، ومن خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية

تقر اللجنة أن الإطار الجديد للتعيين يقدم الآليات اللازمة؛ لضمان أنَّ الموظفين الأكاديميين الذين تم تعيينهم ممن يحملون شهادات علمية من مؤسسات مرموقة.

توصية 2.4: تضمن أن الموظفين مؤهلون بشكل مناسب في التخصصات التي يقومون بتدريسها.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

ينص تقرير التقدم أنَّ الكلية قامت بملاءمة المقررات الدراسية لتخصصات ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس منذ المراجعة الأخيرة للبرنامج في أبريل 2014، وقد فحصت اللجنة مصفوفات أعضاء هيئة التدريس الخاصة بالبرنامج، والملفات التعريفية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وكذلك الجداول، وعبء العمل لديهم، بالإضافة إلى عينة السير الذاتية لأعضاء هيئة تدريس البرنامج التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية. وقد لاحظت اللجنة – بوجه عام – أن أعضاء هيئة التدريس يعتبروا مؤهلين بشكل مناسب، كما أنَّ مهامهم التعليمية تتوافق مع خبراتهم الأكاديمية والعملية، كما أكد فريق عمل البرنامج المحاولات المبذول من قبل الكلية لضمان ان مهام التعليم الأسبوعية تتوافق مع خبراتهم ومؤهلاتهم الاكاديمية. وعلى الرغم من ذلك، لاحظت اللجنة وجود اثنين فقط من بين أعضاء هيئة التدريس مختصان في البرنامج ويعملان بدوام كامل؛ مما قد يسبب عدم استقرار في ملاءمة تكليفات المقررات الدراسية؛ ولهذا تقر اللجنة مجهودات الكلية لضمان توافق خبرات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية والعملية مع المقررات الدراسية المكلفين بتدريسها، غير أنه هناك حاجة لمزيد من أعضاء هيئة التدريس ليعملوا بدوام كامل ويتفرغوا لتقديم البرنامج؛ لضمان وجود استمرارية واستقرار فيما بينهم.

توصية 2.5: تعيِّن أعضاء هيئة تدريس مؤهلين، ومن ذوي الدرجات الرفيعة؛ للمساهمة بشكلٍ كبير في برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

استنادًا لتقرير التقدم يوجد بالمؤسسة اثنان من أعضاء هيئة التدريس يعملان بدوام كامل ومختصان في البرنامج، وأربعة أعضاء من داخل المؤسسة يشاركون في تقديم المقررات الدراسية. كما ينص تقرير التقدم

على أنه في وقت تقديم التقرير كان هناك أربعة من الأساتذة المشاركين يساهمون في تقديم البرنامج؛ مما يتوافق مع خطة تطوير الكلية وأهدافها الإستراتيجية في هذا الصدد، إلا أنَّ اللجنة تشعر بالقلق من أن هذه الزيادة في عدد الأساتذة المشاركين تعد – بشكل عام – حديثة جدًّا، حيث إنها تمت منذ يناير 2016، وقد لاحظت اللجنة أيضا أنه على الرغم من هذه الزيادة في عدد الأساتذة المشاركين في الكلية، فإن عددَ أعضاء هيئة التدريس ممن يعملون بدوام كامل والمتخصصين لتقديم البرنامج هو اثنان فقط. علاوة على ذلك، فإن البيانات المقدمة توضح أنَّ معدل الاستبقاء خلال العام الأكاديمي 2012–2015، بين أعضاء هيئة التدريس تراوح بين (58.97%، و77.78%). وتشعر اللجنة بالقلق بسبب عدم وجود استقرار بين أعضاء هيئة التدريس؛ مما قد يعرقل من مجهودات المؤسسة لتحسين المعايير الأكاديمية والبحثية. وعليه توصي اللجنة بأنه يجب على الكلية زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس ممنْ يعملون بدوام كامل، ونشطين في مجال البحث العلمي على مستوى الأساتذة/ الأساتذة المشاركين والمتخصصين لتقديم البرنامج؛ لكي تضمن استبقائهم، والذي يعد مطلبًا رئيسًا؛ من أجل تحسين وتعزيز جميع الأنشطة المتعلقة بتصميم المنهج، وبالتعليم والتعلم في البرنامج.

توصية 2.6: تُحَسِّن سياسات وإجراءات تعيين، وترقية، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس؛ لينعكس ذلك بشكلٍ فعالٍ على تنفيذها وتطبيقها لهذه السياسات؛ لتعزيز الجودة في إدارة وتدريس البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لقد تمَّ تطوير سياسة جديدة تحت مسمى (سياسة استبقاء وترقية أعضاء هيئة التدريس)، كما تم عمل مقايسة مرجعية مع مؤسسات مرموقة؛ لمعالجة التدني في مستوى ترقية الموظفين الأكاديميين، بالإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت لجنة الترقية والإبقاء كواحدة من اللجان الدائمة بالكلية، وقد تم إبلاغ اللجنة خلال مقابلاتها مع أعضاء لجنة الترقية بأن إجراءات ومتطلبات الترقية تم تعديلها في السياسة الجديدة؛ لتتضمن نظامًا للنقاط يتمُّ على أساسه تحديد أهلية أعضاء هيئة التدريس للترقية إلى درجة أعلى، وقد أعرب أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم تجاه نظام الترقية الجديد، حيث إنَّه يتيح توزيع نقاط التقييم على ثلاث جوانب رئيسة، وهي: التعليم، والبحث العلمي والاستشارات، وخدمات المجتمع. وأثناء الزيارة التتبعية، أبلغت اللجنة بأن اثنين من أعضاء هيئة التدريس تم ترقيتهما مؤخرًا استنادًا للسياسة الجديدة للترقية، وعلاوة على ذلك، فقد عدلت الجامعة من إجراءات التعيين في عام 2015، وطورت إطارًا جديدًا

للتعيين؛ لكي تضمن أنَّ الموظفين القادمين من مؤسسات تعليمية مرموقة هم فقط منْ يتم تعيينهم. وقد تم تفصيل ذلك في التوصية 2.3. وقد درست اللجنة الأدلة المقدمة ولاحظت تعيين أعضاء جدد في هيئة التدريس، وعلى الرغم من ذلك مازالت تشعر اللجنة بالقلق إزاء تدني معدل الاستبقاء الخاص بأعضاء هيئة تدريس في البرنامج، حيث توضح البيانات المقدمة أن معدل الاستبقاء خلال الأعوام الأكاديمية 2012–2015، تراوح بين (58.97%، و77.78%). وتشعر اللجنة بالقلق لعدم وجود استقرار بين أعضاء هيئة التدريس. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أن كبار المديرين يعملون تجاه معالجة هذه القضية، وذلك بتقديم عدد من الحوافز. وعليه تحث اللجنة الكلية أن تقوم بتحليل أسباب التدني في معدل الاستبقاء لأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى تنفيذ آليات فعالة لتحسين هذا المعدل بشكل كبير.

توصية 2.7: تُعزِّز مقتنيات المكتبة كالكتب الدراسية، والمجلات، والمجلات والكتب الإلكترونية ذات العلاقة بالموضوعات التي يتم تدريسها في برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تتيح مكتبة جامعة أما الدولية – البحرين الوصول إلى كل من المجموعات الإلكترونية والمادية، وقد فحصت اللجنة المصادر التعليمية الخاصة بالمكتبة، ولاحظت أنها من المجلات المطبوعة، والمصادر الإلكترونية التي تعد مناسبة وذات صلة بالبرنامج. وأثناء جلسات المقابلات أبلغت اللجنة بأن مقتنيات المكتبة من الكتب يتم تحديثها عادةً كل سنة، ونتيجة لذلك اشتركت المكتبة في مجلات إلكترونية جديدة ذات صلة ببرنامج ماجستير في إدارة الأعمال بصفة خاصة. ومن بين هذه المجلات المجلة الإلكترونية (مجلة الإدارة والمالية الشرق أوسطية)، وقد أكد أيضًا أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين تم مقابلتهم أن المصادر الإلكترونية تعدُّ متاحة لهم لاستخدامها سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه، كما أنهم أعربوا عن رضاهم تجاه المصادر التعليمية المقدمة لهم من المكتبة. وأثناء الجولة التفقدية داخل المكتبة وجدت اللجنة مساحات مخصصة للدراسة، ومتاحة لاستخدام الطلبة، حيث يستطيع الطلبة البحث عن المراجع، والعمل على إنجاز واجباتهم وأعمالهم. وتقر اللجنة الترتيبات الموضوعة والمتخذة؛ من أجل الحفاظ على وجود مصادر حديثة وذات علاقة بطلبة البرنامج.

توصية 2.8: تُحسِّن بشكلٍ كبير الأماكن التي يتواجد فيها الموظفون الأكاديميون.

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا لتقرير التقدم فقد اطلعت الكلية على التوصيات الواردة في تقرير المراجعة، وقامت بإعادة تجديد الأماكن المخصصة للموظفين الأكاديميين؛ لتعزيز كفاءة تقديم برنامج ماجستير في إدارة الأعمال. وأثناء الزيارة التتبعية، قامت اللجنة بجولة تفقدية في مكاتب أعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أنه لا يوجد أي تغييرات كبيرة قد تم استحداثها منذ الزيارة الميدانية الأخيرة للتحسين من هذه المكاتب فيما يتعلق بالمساحة، والخصوصية، والتهوية. وتقر اللجنة بأن كبار أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة المشاركين) هم فقط من تمَّ تخصيص مكاتبهم بمساحة أوسع، وتجهيزها بشكل أفضل. غير أنَّ اللجنة ترى أنَّ معظم مكاتب أعضاء هيئة التدريس غير ملائمة، كما أنها لا توفر بيئة محفزة للأنشطة البحثية والعلمية، وكذلك لا توفر الخصوصية المطلوبة عند تقديم المشورة للطلبة. ومن ثم تحث اللجنة أن تحسن الكلية من مكاتب أعضاء هيئة التدريس بشكل كبير.

توصية 2.9: تراقب بصورة منتظمة تنفيذ السياسات الخاصة بالطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتُقيِّم فاعلية آليات التدخل؛ لتضمن تقديم دعمٍ فعَّال لهذه الفئة من الطلبة.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

عدلت جامعة أما الدولية – البحرين، من السياسة الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وقد أعادت تسميتها لتصبح (سياسة خدمات الدعم الأكاديمي للطلبة)، حيث تشتمل السياسة التي تم تحديثها على مراجعة أدوار ومسئوليات الشئون الأكاديمية، ووحدات خدمات الدعم الأكاديمي، وتتضمن أيضا الإجراءات الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة. إنَّ تنفيذ السياسة الجديدة تم بحثه في المقابلات أثناء الزيارة التتبعية، والتي علمت اللجنة من خلالها بأن المستشارين الأكاديميين يقدمون تقارير دورية عن الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي تتضمن توصيات لتحسين مستوى أدائهم. كما تلاحظ اللجنة أن الكلية قد بدأت مؤخرًا في مراقبة مدى فاعلية خدمات الدعم المقدمة للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتشمل المراقبة عملية جمع وتحليل البيانات من أجل توضيح العلاقة الترابطية بين درجات الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي بعد المشاركة

في التدابير اللازمة للتدخل، حيث تستخدم هذه النتائج من قبل الكلية لتحديد العوامل التي ساهمت في إخفاق أو نجاح برنامج التدخل. تشير التقارير الخاصة بتحليل الأدلة إلى وجود بعض التقدم، كما أنَّها تقدم توصيات إلى اللجنة بشأن تنفيذ آليات للمضي قدما في إحراز مزيد من التقدم. وتقر اللجنة أن الكلية قد حسنت من تنفيذ ومراقبة آليات التدخل الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لضمان تقديم دعم أكاديمي فعال لهذه الفئة من الطلبة.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة ماجستير إدارة الأعمال في جامعة أما الدولية – البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر أبريل 2014، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: تُراجع مواصفات الخريجين لتضمن أنَّ هذه المواصفات محددة، وقابلة للتطبيق، وتعبِّر عمَّا هو متوقع من الطالب أن يُنجزه عند التخرج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تقوم الكلية بتعريف مواصفات خريجي البرنامج بالنسبة إلى اثنين من أهدافه التعليمية، حيث تم تعريفهما بوضوح، واختيارهما تبعًا لعدد من ممارسات المقايسة المرجعية، وتقارير استطلاع أسواق العمل، والاستشارات مع الجهات الرئيسة ذات العلاقة بالبرنامج، حيث يتم الربط بعد ذلك بين الأهداف التعليمية ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. كما أن أعضاء هيئة التدريس بالكلية على دراية بهذه الأهداف والعلاقة بينها وبين المخرجات سواء الخاصة بالبرنامج، أو الخاصة بالمقررات الدراسية، وتلاحظ اللجنة أنه في حين تم ترسيخ مواصفات الخريجين حال تخرجهم ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، إلا أن الأهداف التعليمية للبرنامج هي التي تحدد ما هو المتوقع أن ينجزه الخريجون خلال الفترة من سنة إلى ثلاث سنوات منذ تخرجهم. وعلى الرغم من هذا، فقد لاحظت اللجنة أن مواصفات الخريجين المستندة إلى الأهداف التعليمية للبرنامج تعدُّ غير محددة بشكل كافٍ، كما أنَّها لا تتوافق مع معايير الممارسة في هذا الصدد، في حين أن مواصفات الخريجين المرتبطة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تعدُّ معرفة بصورة أكثر تحديدًا وأكثر وضوحًا. وتلاحظ اللجنة المجهودات المبذولة لمعالجة التوصية، ومن ثم توصي بأنه يجب على الكلية أن تراجع مواصفات خريجي برنامج ماجستير إدارة الأعمال؛ لتعرف بشكل أوضح، وتعبر بشكل أكثر تحديدًا عما هو متوقع من الخريجين أن ينجزوه عند تخرجهم.

توصية 2.3: تُجري ممارسات رسمية ومنتظمة للمقايسة المرجعية؛ لتقييم المعايير الأكاديمية للبرنامج مقارنةً مع برامج محلية، وإقليمية، وعالمية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

ينصُّ تقرير التقدم على أن المقايسة المرجعية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية قد تم أخذها في الاعتبار عند مراجعة البرنامج. ومن خلال الأدلة المقدمة تلاحظ اللجنة أنَّ المقايسة المرجعية الرسمية التي تم تنفيذها تغطي مجموعة من الجوانب الرئيسة للبرنامج مع نظيره في الجامعة الأمريكية بالشارقة – الإمارات العربية المتحدة، وقد لاحظت اللجنة أيضا أن تقارير المقايسة المرجعية توضح أوجه التشابه بين البرنامجين في جوانب عديدة، إلا أنَّ اللجنة تشعر بالقلق من أن المقايسة المرجعية التي نفذت تشير إلى أوجه التشابه فقط بين البرنامجين أكثر من إشارتها إلى ممارسة تعزيز الجودة لتحسين المعايير الأكاديمية للبرنامج المعدل. وأثناء المقابلات، علمت اللجنة أن فريق البرنامج على دراية بالنتائج الرئيسة الخاصة بممارسة المقايسة المرجعية الرسمية وأهدافها الأساسية، في حين ترى اللجنة أنَّ ممارسات المقايسة المرجعية الرسمية يجب أن تنفذ على نحو منتظم، وأن تستخدم للارتقاء بالمعايير الأكاديمية في جميع الجوانب الرئيسة للبرنامج المعدل، والتي تتضمن المعايير الأكاديمية لأعمال الطلبة وإنجازاتهم؛ من أجل بناء هوية واضحة لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال بجامعة أما الدولية – البحرين، بالإضافة إلى تمييزه عن غيره من البرامج المماثلة. ومن ثم تقر اللجنة إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، في حين أنَّ هناك حاجة لإجراء مزيد من ممارسات المقايسة المرجعية الرسمية على نحو منتظم مع برامج ماجستير إدارة الأعمال تختار بعناية، والتي يتم تقديمها محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا؛ من أجل تعزيز المعايير الأكاديمية، ومعالجة هذه التوصية بشكل كامل.

توصية 3.3: تُطبِّق آليات فعّالة لضمان التنفيذ المُنسَّق لسياسيات وإجراءات التقييم الخاصة بالبرنامج.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لمعالجة هذه التوصية، ينصُّ تقرير التقدم على أن المؤسسة قد قامت بتعديل سياسات وإجراءات التقييم، واتخاذ آليات تقييم داخلية تتضمن تدقيقًا وتقييمًا سابقًا ولاحقًا لأسئلة الامتحانات وأوراقها، بالإضافة إلى

ذلك يوجد تدقيق خارجي لمراجعة أسئلة الامتحانات، والتحقق من عدالة التصحيح، والتوافق في تنفيذ التدقيق الداخلي. وأثناء جلسات المقابلات أكد فريق البرنامج على تنفيذ آليات التقييم المعدلة الخارجية منها والداخلية، وذلك خلال التقييمات الحالية، وقد فحصت اللجنة خلال الزيارة عينةً صغيرة مقدمة لأوراق الامتحانات التي تم تصحيحها، ووجدت أنه قد تم تدقيقها داخليًّا بشكل متسق ومتوافق مع الإجراءات المعدلة، علاوة على ذلك واستنادًا إلى الأدلة المقدمة والمقابلات، تأكدت اللجنة أن المدققين الخارجيين على دراية بسياسات التدقيق المعدلة، كما أنهم شاركوا بفاعلية في عملية التدقيق الخارجي لأسئلة الامتحانات وأوراقها، وتأكدت كذلك أن آليات التقييم المعدلة تعد مناسبة، وذات فاعلية كبيرة في تقييم مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ومن ثم تقر اللجنة أن إجراءات التدقيق الخارجي والداخلي المناسبة قد تم اتخاذها؛ لضمان تنفيذ متسق لإجراءات وسياسات التقييم.

توصية 3.4: تُحسِّن الآليات الحالية لمواكبة التقييم مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتضمن أنها مُنفَّذة ومطبقة.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

في معالجتها لهذه التوصية، قامت الكلية بمراجعة وتعديل طريقة وضع التقييمات؛ لتضمن أن أدوات التقييم تعد متوافقة بشكل ملائم لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتشتمل مواصفات المقررات الدراسية على خطة لتقسيم المقررات، وجدول لأدوات التقييم المستخدمة؛ لتقييم وتحقيق كل مخرج من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ويتم مراجعة أدوات التقييم داخليًّا من قبل منسقين متخصصين؛ لضمان وجود اهتمام وتغطية كافيين لتقييم وتحديد مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية في كل امتحان من الامتحانات، بالإضافة إلى ذلك فقد تم وضع نظام حماية من ثلاثة مستويات يتضمن فحص كل تقييم من قبل رئيس القسم، ومساعد العميد، وعميد الكلية؛ ليتناسب التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية التي تم تحديدها. وأثناء المقابلات، ناقشت اللجنة سياسات التقييم المعدلة مع فريق البرنامج ومن بينهم المنسقون المتخصصون، وقد أبلغت اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس تم إشراكهم بشكل فعال في وضع التقييمات التجميعية، وعمل تدقيق داخلي لها. كما لاحظت اللجنة أنَّ لدى أعضاء هيئة التدريس وعيًا بأهمية التقييم الفعال للفئة "C" (مهارات التفكير النقدي)، كواحدة من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية في الامتحانات، وقد راجعت اللجنة عينة صغيرة من أعمال الطلبة التي تم تقييمها إلى اللجنة أثناء

الزيارة التتبعية، وعلمت اللجنة أنه وبشكل عام يوجد تحسن طفيف في استجابات الطلبة نحو مهارات التفكير النقدي الخاصة بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وأنَّها بصفة عامة في حاجة إلى إدخال مزيد من العمق والتحليل. وتلاحظ اللجنة أنَّ المدة الزمنية للامتحان التجميعي تعد قصيرة؛ مما لا يسمح بوجود أسئلة عميقة متعلقة بمهارات التفكير النقدي. وقد تم التأكد من ذلك من خلال مقابلة الطلبة. ومن ثم توصي اللجنة الكلية بأن تعدل من المدة الزمنية للامتحانات التجميعية؛ لضمان إدخال المزيد من التقييمات الفعالة لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية.

توصية 3.5: تُوفِّر مجموعة أكبر من عينات الملفات الدراسية من أعمال الطلبة للمُمتحِنين الخارجيين؛ لكي يتمكنوا من مقايسة معايير هذا البرنامج مع برامج أخرى بصورة أكثر فاعلية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ينصُّ تقرير التقدم أنه تم مؤخرًا تعيين ممتحنة خارجية جديدة؛ ونتيجة لذلك فقد قامت فقط بتدقيق الامتحان النهائي للفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي 2015–2016، وأثناء المقابلات لاحظت اللجنة أن لدى فريق البرنامج وعيًا بالإرشادات المعدلة الخاصة باختيار عينة ممثلة لأعمال الطلبة التي تم تقييمها. وقد أكد تقرير الممتحنان الخارجيان الآخران المقدم للجنة أن عينات ممثلة لأعمال الطلبة قد تم تقديمها من قبل أعضاء هيئة التدريس؛ من أجل التدقيق الخارجي، وهذا ما تم التأكيد عليه خلال جلسات المقابلات. وفي تقييم تقدم الكلية بخصوص هذه التوصية، تشعر اللجنة بالرضا؛ لأن الممارسات الجارية تضمن أن العينة الخاصة بأعمال الطلبة التي يتم تقييمها، وتقديمها إلى التدقيق الخارجي ممثلة لأعمال الطلبة، مما يمكن الممتحنين الخارجيين من التعليق الفعال على مستوى أعمال الطلبة.

توصية 3.6: تُعدِّل في الأسلوب المتبع في وضع التقييمات؛ لتضمن أن هذه التقييمات في الواقع هي في المستوى المناسب لاستيفاء المعايير العالمية لبرامج الماجستير في إدارة الأعمال.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت جامعة أما الدولية – البحرين، بمراجعة وتعديل أسلوب وضع التقييمات؛ لضمان أن أسئلة التقييمات توضع استنادًا لمعايير دولية مناسبة لدرجة ماجستير في إدارة الأعمال. ولتحقيق ذلك، فقد لاحظت اللجنة

أن كل أداة من أدوات التقييم التجميعي يجب أن يتم التدقيق فيها داخليًّا وخارجيًّا؛ لضمان ملاءمة التقييم بالنسبة لأسئلة الامتحان، ومحتواه، ومستواه، وأيضا توافق التقييم مع نظام التصحيح. فضلا عن ذلك، فإنَّ لجنة امتحان ماجستير في إدارة الأعمال قد تم تشكيلها لضمان أن إجراءات التقييم أكثر تركيزا وأكثر صرامة. وقد علمت اللجنة أن أعضاء فريق البرنامج تم إشراكهم بفاعلية في وضع التقييمات التكوينية والتجميعية، وقد شارك بعضهم أيضًا في التدقيق الداخلي للتقييمات مثل المنسقين المتخصصين. وقد راجعت اللجنة التقريرين المقدمين من الممتحنين الخارجيين، وتلاحظ اللجنة أنَّ تعليقات التقرير كانت بخصوص مدى ملاءمة أسئلة الامتحانات بالنسبة لمحتوى المقرر الدراسي ومستواه، ومخرجات التعلم المتعلقة به، بالإضافة إلى مقارنتهم بالمعايير الدولية، وعدالة نظام توزيع الدرجات، وهذه الملاحظة الأخيرة قد تم تأكيدها بناءً على فحص عينة صغيرة من الأعمال المقيمة للطلبة، والتي تم تقديمها للجنة خلال الزيارة التتبعية. ومن ثم، فإن اللجنة تشعر بالرضا تجاه تقدم الكلية إزاء هذه التوصية.

توصية 3.7: تُعرِّف الطلبة على مجموعة أوسع من الأساليب النوعية والكمية في الأبحاث، وتُشجع على استخدام أسلوب مختلط في تصميم الأبحاث؛ من أجل تناول مشكلات البحث بصورة أكثر فاعلية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لاحظت اللجنة أنَّ الطلبة قد تعرفوا على الأسلوب الكمي والكيفي والمختلط للبحث العلمي في مجال إدارة الأعمال في مقرر "أساليب البحث العلمي" (CMBA721)، والذي يعد مقررًا أساسيًّا في البرنامج، وخلال جلسات المقابلة أبلغت اللجنة أنَّ هذا المقرر يدعم الرسائل العلمية للطلبة، والتي تحتاج عادة إلى تطبيق واحد أو أكثر من هذه الأساليب البحثية في مقرر "إجراء الأبحاث العلمية في إدارة الأعمال" (MBAT800). وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أن الطلبة مطالبون باستخدام أساليب متنوعة للبحث في إدارة العمال، وبشكل محدد فإنهم مطالبون باستخدام الأساليب الكمية والكيفية في البحث في إطار المقرر الدراسي الخاص بطرق البحث والتحضير لرسالة الماجستير في إدارة الأعمال. ومن ثم تشعر اللجنة بالرضا تجاه التقدم المتحقق في معالجة هذه التوصية.

توصية 3.8: تُطبِّق أسلوب التقييم المستند إلى الكفاءة، وتتوقف عن وضع معايير الأداء فيما يتعلق بنِسب النجاح؛ لكي تضمن تحقيق معايير البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

ينص تقرير التقدم على أن الجامعة قد عدلت من التعليمات الخاصة بتقييم رسالة الماجستير في إدارة الأعمال؛ لضمان تطبيق معايير تقييم للرسالة تستند إلى الكفاءة، وقد لاحظت اللجنة أيضا خلال فحص العينة المقدمة والمتعلقة بمواصفات المقرر الدراسي أنه يوجد تركيز كبير على معيار الكفاءة عند تقييم مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. وقد فحصت اللجنة العينة الصغيرة التي تم تقديمها والخاصة بالأعمال المقيمة لطلبة البرنامج، ووجدت أنه يوجد تحسن طفيف تجاه أسلوب التقييم المستند إلى الكفاءة، كما لاحظت أيضا أنَّ هذا التحسن يتم تدعيمه بتفاعل أكثر قوة بين التقييمات التكوينية والتجميعية، وقد تم التأكيد على هذا أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والممتحن الخارجي من خلال فحص التقرير المقدم من الممتحن الخارجي. وتقر اللجنة تقدم الكلية إزاء هذه التوصية، وتوصي بأن هذا الجانب يحتاج إلى مزيد من العمل لمعالجة هذه التوصية بشكل كامل؛ من أجل تعزيز المعايير الأكاديمية للبرنامج.

توصية 3.9: تُطور سياسات وإجراءات لمعالجة قضية الطلبة "غير الفاعلين" وتنفذها؛ بهدف تحسين كفاءة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال ومعاييره الأكاديمية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

استنادًا للسياسة المعدلة الخاصة بمنح إذن الغياب، يصبح طالب البرنامج غير فاعل عندما يتغيب عن البرنامج لمدة ثلاثة فصول دراسية متتالية، أو لمدة سنة واحدة. وفي هذا الإطار، فقد لاحظت اللجنة أنه من المتوقع أن يكمل الطالب البرنامج في غضون ست سنوات من تاريخ أول تسجيل له. كما نص تقرير التقدم على أنه من بين (50) طالبًا ملتحقين حاليًا بالبرنامج، يوجد ستة طلاب متغيبين (12%)، حيث يتم تصنيفهم إلى فئة الطلبة غير الفاعلين؛ لأسباب شخصية متعددة خاصة بهم. وأثناء جلسات المقابلات، لاحظت اللجنة أن أعضاء هيئة تدريس البرنامج على دراية بالسياسات المعدلة للطلبة غير الفاعلين، كما لاحظت أنهم على دراية أيضا بالإخفاقات التي من الممكن أن تحدث للبرنامج في حالة ارتفاع عدد الطلبة غير الفاعلين بشكل واضح، في حين لم يتم إبلاغ اللجنة عن كيفية تعريف هذا الخطر بصورة رسمية

والتخفيف من حدته. وتلاحظ اللجنة أن الكلية قد حققت تقدمًا تجاه توضيح معنى الطالب غير الفاعل، وتجاه إضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات المستخدمة لمنح إذن الغياب. وترى اللجنة أن هناك حاجة لوضع خطة للتقليل من عدد الطلبة غير الفاعلين لأقل من الحد الأقصى المحدد من قبل الكلية، ويطبق هذا على كل دفعات البرنامج المستقبلية؛ لأجل تجنب المشكلات والإخفاقات المحتمل حدوثها في البرنامج، والتي تنتج بسبب العدد الكبير للطلبة غير الفاعلين.

توصية 3.10: تطلب من المشرفين تقديم المزيد من الإرشاد لطلابهم، بما في ذلك تزويدهم بتغذية راجعة تحريرية وتفصيلية أكثر، وتشجيعهم على نشر أوراق بحثية بالمشاركة مع طلابهم.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لدى جامعة أما الدولية – البحرين، وثيقة معدلة خاصة بإرشادات البحث العلمي، وسياسة الإشراف على الرسائل العلمية، حيث تتضمن تلك الوثيقة معلومات تفصيلية تتعلق باختيار المشرفين الأكاديميين، وعملية الإشراف، ومسئولية الطلبة والمشرفين، وإرشادات المشرفين، والتزويد بالتغذية الراجعة المكتوبة. بالإضافة إلى ذلك توضح الوثيقة كيفية إجراء الاجتماعات الخاصة بالإشراف على الرسالة، كما أنَّها تقدم نسخة نموذجية من تقرير مراقبة التقدم في البحث العلمي. وقد وجدت اللجنة أن هذه الإرشادات مناسبة ومفيدة للإشراف على رسالة الماجستير في إدارة الأعمال. وخلال اجتماعها مع فريق البرنامج لاحظت اللجنة أنهم على دراية بالسياسات المعدلة ونتائجها الخاصة بالإشراف على الرسالة، ولديهم وعي بأهمية الاجتماعات المنتظمة والخاصة بالإشراف، وكذلك أهمية تزويد الطلبة بالتغذية الراجعة المكتوبة. ومن ثم فإنَّ اللجنة تشعر بالرضا تجاه التقدم المتحقق في معالجة هذه التوصية.

توصية 3.11: تُراجع الإرشادات الخاصة بالأبحاث العلمية؛ من أجل تحسين آليات الإشراف، وأن تضمن أن جودة الأطروحات المقدمة وتقييماتها تلبي المعايير العالمية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

درست اللجنة الإرشادات المعدلة والخاصة بأبحاث برنامج الماجستير في إدارة الأعمال، وكذلك درست قرار الكلية بخصوص إجراء مناقشة الأبحاث في البرنامج. وقد لاحظت اللجنة أن هذه الوثائق المعدلة

تضم معلومات تفصيلية وذات علاقة بالإشراف الأكاديمي، والعرض الشفهي للرسالة، وكذلك مناقشتها والرد على استفسارات المناقشين. وأثناء جلسات المقابلات، لاحظت اللجنة أن فريق البرنامج على علم بهذه الترتيبات المعدلة، كما علمت اللجنة أنَّ الممتحنين الخارجيين للبرنامج لم يتم إشراكهم في المرحلة الأولية لإعداد الرسالة الخاصة بحصول الطلبة على الموافقة على موضوع الرسالة. فضلا عن ذلك، فقد لاحظت اللجنة أنه ومن خلال الإطار الحالي للبرنامج، فإن موضوع رسالة الماجستير يتم الموافقة عليه من الجهات الداخلية فقط؛ وترى اللجنة أن الموافقة على موضوع الرسالة لابد أن يخضع لتحقق الجهات الخارجية؛ لضمان جودة الاقتراحات الخاصة بموضوع الرسالة، وبأنَّها تتوافق مع المعايير العالمية. ومن ثم تقر اللجنة تقدم الكلية إزاء هذه التوصية، وتوصي بأن هذا الجانب في حاجة لمزيد من العمل؛ لضمان تعزيز جودة وتقييم رسائل الماجستير في إدارة الأعمال التي يتم تقديمها.

توصية 3.12: أن تُطوِّرَ آليات فعّالة وتنفذها لمتابعة أداء دفعات الخريجين ومصيرهم بصورة أكثر انتظامًا، وبطريقة تسمح بعقد مقارنة مع خريجي البرامج الأخرى.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

قامت جامعة أما الدولية – البحرين، بتنفيذ وتطبيق مجموعة من الآليات المتنوعة، والتي تشمل استطلاعات الرأي الخاصة بالخريجين، وأرباب الأعمال والتي تم تعديلها في عام 2014، كما يتم إرسالها للأطراف ذات العلاقة بصفة دورية. وينص تقرير التقدم على أنَّ متابعة خريجي البرنامج وأنماط تقدمهم من المنتظر استكماله في خلال خمس سنوات، حيث يتم بعدها تقديم تقرير شامل عن المتابعة، كما توجد أيضا آلية جاهزة لجمع وتحديث المعلومات بخصوص الدفعة الحالية لطلبة البرنامج. وأثناء المقابلات، أبلغت اللجنة أن الكلية تعمل على استخدام نتائج هذه الاستطلاعات لتعزيز رضا الطلبة تجاه البرنامج، وأيضا استخدامها كمدخلات من أجل تحديث منهج البرنامج. وتقر اللجنة مجهودات الكلية في معالجة هذه التوصية، وتحثها على البدء في تنفيذ خطتها وضمان استكمالها خلال الإطار الزمني المحدد بخمس سنوات.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة ماجستير إدارة الأعمال في جامعة أما الدولية – البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر أبريل 2014، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: تُعدِّل كُتيِّب السياسات والإرشادات الأكاديمية ليقدم شروحًا تفصيلية لهذه الإجراءات للمساعدة في اتخاذ قرارات واعية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ينص تقرير التقدم على أنَّ كتيب الإرشاد والسياسات الأكاديمية قد تم تعديله قبل بداية العام الأكاديمي 2015–2016. وأثناء جلسات المقابلات أكدت اللجنة أن مراجعة الكتيب الإرشادي تتمُّ بالتوافق مع إجراءات سياسات الجامعة للمراجعة والموافقة. ومن خلال مراجعة الأدلة المقدمة، تلاحظ اللجنة أنه قد تم إضافة معلومات واضحة ومحددة إلى السياسات المعدلة؛ من أجل اتخاذ إجراءات واعية؛ فعلى سبيل المثال، فإن السياسة الخاصة بـ (المدة الزمنية للدراسة)، والتي تشتمل على الحد الأقصى لعدد السنوات اللازمة لإتمام الدراسات العليا، وكذلك السياسات والإجراءات الخاصة بالأهلية للتخرج تشير بوضوح إلى الحد الأدنى المطلوب لمتوسط المعدل التراكمي الازم للتخرج. وتلاحظ اللجنة أن التعديلات التي تمت في كتيب السياسات الأكاديمية قد تم وضعها؛ لتمكين التنفيذ الموحد والفعال لسياسات المؤسسة.

توصية 4.2: تضمن الالتزام بالمعايير التي تضعها المؤسسة في تنفيذ السياسات والإجراءات لضمان فاعليتها.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لضمان الالتزام بالمعايير التي تضعها الجامعة، قامت الكلية بتعزيز آليات الوعي بالسياسات والإجراءات كما سيتم تفصيله في (التوصية 4.3). ومن خلال المقابلات المختلفة، لاحظت اللجنة أن التحسينات في

آليات تنفيذ ومراقبة نظام الجودة قد ساهمت أيضا في ضمان الالتزام بمعايير سياسات المؤسسة. وقد قدم أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أمثلة عديدة توضح كيف أن تعزيز سياسات المراقبة والنشر قد أدَّى إلى تنفيذ فعال لإجراءات وسياسات المؤسسة، وقد تم التأكد من ذلك من خلال الأدلة المقدمة التي تشير إلى الالتزام بإجراء مقايسة مرجعية رسمية، وتنفيذ سياسة التدقيق الداخلي والخارجي. وتقر اللجنة أن الكلية قد نفذت آليات مناسبة؛ لضمان الالتزام بالمعايير التي تضعها المؤسسة للإجراءات والسياسات.

التوصية 4.3: تُعزِّز الآليات الموجودة لإبلاغ سياسات المؤسسة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

طبقًا لتقرير التقدم، فقد وضعت المؤسسة نهجًا شاملاً؛ لتعزيز الآليات الموجودة بغرض إبلاغ السياسات المؤسسية لكل الجهات ذات العلاقة بالتوافق مع سياسة الاعلام والنشر للجامعة. وأثناء الجلسات المختلفة للمقابلات، علمت اللجنة بأنه يتم إدراج نبذة عامة عن السياسات والإجراءات ضمن البرامج التعريفية للجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى إدراجها في الحملة السنوية للتوعية بضمان الجودة، والتي تخص الموظفين الأكاديميين والإداريين والطلبة. وقد أبلغت اللجنة أن آخر المستجدات الخاصة بالسياسات يتم إبلاغها عبر البريد الإلكتروني والموقع الإلكتروني الخاص بالجامعة، وعبر لوحات الإعلانات الخاصة بالطلبة، وأعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى اجتماعات مجلس القسم. وعلاوة على ذلك فإن كل السياسات والإجراءات ذات العلاقة يتم إدراجها في المنشورات المؤسسية مثل الكتيبات الإرشادية الخاصة بالطلبة، وبأعضاء هيئة التدريس. كما أن مراقبة فاعلية الآليات الخاصة بسياسة النشر يتم إجراؤها من قبل لجنة التحسين المستمر للجودة، ومن ثم إدراجها في التقارير الخاصة بتدقيق الجودة الداخلية. وتشير الأدلة المقدمة إلى رضا الجهات ذات العلاقة تجاه نشر السياسات والإجراءات ذات العلاقة والخاصة بالجامعة، وذلك في ضوء المعلومات المستخلصة من استطلاع الرأي السنوي لقياس مدى الرضا للعام الأكاديمي 2014–2015، وهذا ما تم التأكيد عليه خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة. وتقدر اللجنة أن السياسات المؤسسية يتم إبلاغها بصورة فعالة لجميع الجهات ذات العلاقة عبر القنوات المتنوعة.

التوصية 4.4: تُعين أكاديميًّا بدرجة أستاذ، وذا مؤهلات عليا يستطيع ممارسة القيادة الأكاديمية، ويتبنى توجهًا نقديًّا نحو تطبيق إجراءات ضمان الجودة لبرنامج الماجستير في إدارة الأعمال؛ لتضمن رفع مستوى البرنامج، وتقديم برنامج يتسم بالجودة.

الحُكم: غير مُعالجة

ينص تقرير التقدم أنه قد أعيد فتح البرنامج لالتحاق الطلبة به في العام الأكاديمي 2015–2016. ونتيجة لهذا فقد تم تعيين اثنين من الأساتذة المشاركين ليعملا بدوام كامل. وقد درست اللجنة السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس المعينين حديثًا، ولاحظت أنهم يمتلكون خبرة في الإدارة، وفي تقديم برنامج ماجستير في إدارة الأعمال. غير أن هذان الاثنان فقط من أعضاء هيئة التدريس يعملان بدوام كامل ومختصان في البرنامج، كما تم النص عليه في تقرير التقدم. علاوة على ذلك فقد التحقا العضوان بالمؤسسة حديثًا في العام الأكاديمي 2016، كما أنهما مثقلان بمسئوليات التعليم التي تمتد لتشمل أكثر من برنامج؛ مما لا يوفر لهما الوقت اللازم للقيادة الأكاديمية، وتبني توجها أكثر نقدًا تجاه تطبيق إجراءات ضمان الجودة للبرنامج. ومن ثم توصي اللجنة بأنه يجب على الكلية معالجة هذه التوصية، وتعيين أكاديمي بدرجة أستاذ وذي مؤهلات عليا وتزويده/ تزويدها بالوقت اللازم لممارسة القيادة الأكاديمية؛ من أجل ضمان رفع مستوى معايير البرنامج وتقديم برنامج يتسم بالجودة.

التوصية 4.5: تُنفِّذ آليات مناسبة لتطوير قيادة مستدامة في البرنامج.

الحُكم: غير مُعالجة

ينص تقرير التقدم على أنَّ تطوير القيادة يعد نقطة تركيز رئيسة في التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة، وأثناء المقابلات، علمت اللجنة أن عددًا من المبادرات قد تم تنفيذها لتعزيز مساهمة أعضاء هيئة التدريس في القيادة الخاصة بالبرنامج. وقد أبلغت اللجنة أن سياسة وخطة المراقبة يجري تطويرهما حاليًا؛ من أجل تمكين أعضاء هيئة التدريس الجدد وإعدادهم؛ لتحمل المسئوليات والمهام في المستقبل، وقد قدمت نسخة من تقرير النظراء الخاص ببرنامج التوجيه إلى اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة قد أشاروا إلى مشاركتهم في لجان متنوعة تمكنهم من المساهمة في عملية اتخاذ القرار

خارج نطاق المستويات التنفيذية. وعند بحث قضية التخطيط لتعاقب الموظفين المواقع الوظيفية مع كبار مديري الجامعة؛ علمت اللجنة أن الجامعة تهدف إلى تعزيز آليات التخطيط لتعاقب الموظفين. وبناء على مراجعة خطة تعاقب الموظفين المقدمة من الجامعة ترى اللجنة أن الكلية تحتاج إلى تطوير آلية أكثر شمولية؛ لكي تضمن تطور قادة المستقبل. وبالإضافة إلى جوانب القلق التي أشارت لها اللجنة والمتعلقة بالقيادة في برنامج ماجستير إدارة الاعمال حاليًا، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية لم يتم معالجتها بعد.

التوصية 4.6: تُحسِّن الآليات الحالية لتنفيذ ومراقبة نظام الجودة لضمان فاعليتها.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يوجد نظام لإدارة ضمان الجودة، وهو موثق على نحو جيد، ويتم تطبيقه على جميع البرامج التي تقدم في المؤسسة. وقد طورت الجامعة عددًا من الآليات بغرض تنفيذ نظام إدارة ضمان الجودة، وتعزيزه، ومراقبته، وتقييمه. وخلال المقابلات، تم إبلاغ اللجنة أن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي قد قام مؤخرًا بمراجعة جميع معايير القياس المستخدمة في تقييم أدوات التقييم حتى تعبر بشكل أفضل عن جودة أعمال الطلبة التي تم تقييمها. علاوة على ذلك، يستخدم فريق البرنامج مقياس "ليكرت"؛ بغرض تقييم مخرجات التعلم المطلوبة، من خلال التقييم المباشر والذي تم تعديله ليشمل توصيفات جديدة لكل مقياس. وقد قُدِّمت أدلة إلى اللجنة على تنفيذ هذه التغييرات. كما يتم مراقبة تنفيذ الإجراءات الحالية لضمان الجودة من قبل لجنة التحسين المستمر على مستوى الكلية، وكذلك من قبل مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى المؤسسة. ومن خلال المقابلات مع أعضاء لجنة التحسين المستمر، تأكدت اللجنة من أنهم يقومون بالإشراف على وتقديم التقارير عن عمليات التحسين المستمر للجودة، كما يتم إدراج توصياتهم بهذا الشأن في خطة التحسين الخاصة بالكلية. ويتم التأكد من تنفيذ خطة التحسين المقدمة من خلال عملية المتابعة. وتقر اللجنة بأن الكلية قد قامت بتحسينات في تنفيذ نظام الجودة الحالي، ومراقبته؛ من أجل تعزيز فاعليته.

التوصية 4.7: تُحسِّن آليات نشر المعلومات بين جميع الموظفين (الأكاديميين والإداريين) بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس ذوو الدوام الجزئي، إضافة إلى الطلبة حول ضمان الجودة، ودورهم في هذه العملية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لقد نفذت الجامعة عددًا من المبادرات؛ لتعزيز نشر المعلومات الخاصة بضمان الجودة بين الموظفين والطلبة. ومنها أسبوع التوعية بضمان الجودة، والذي يعقد سنويًّا ويتم من خلاله توجيه الطلبة وجميع الموظفين الجدد بشأن تعريفهم بالمسئوليات والأدوار المنوط بهم القيام بها تجاه عمليات ضمان الجودة داخل المؤسسة. وخلال المقابلات، أبلغت اللجنة بأنه يتم تشجيع الموظفين الأكاديميين والإداريين لحضور ورش العمل الخاصة بضمان الجودة، والتي يتم عقدها من قبل مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. كما تلاحظ اللجنة أيضا أن التوصيفات الخاصة بوظائف موظفي الدعم قد تم تعديلها للتأكيد على أدوراهم في ضمان الجودة. وكما تم توضيحه سابقا، فإن الكلية تقوم بإجراء تدريب منتظم يختص بنشر الإجراءات والسياسات الجديدة، ويتضمن كل ما له علاقة بشئون ضمان الجودة؛ لتضمن أن جميع أعضاء هيئة التدريس قد تم إبلاغهم بهذه الإجراءات والسياسات. ومن خلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين، والطلبة تقر اللجنة أن لدى تلك الجهات ذات العلاقة وعيًا كافيًا بإجراءات ضمان الجودة، وبدورها في منظومة الجودة.

التوصية 4.8: تَضمن إضافة توقيت زمني لاستطلاعات التقييم الذاتي لتسهيل تنفيذ ومراقبة خطة العمل التصحيحية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم إلى أنَّ مكتب التطوير والتخطيط يختص بمراجعة وتعديل عدة نماذج؛ لضمان أن جميع خطط التحسين وتقارير التقييم تشتمل على إطار زمني واضح ومحدد لمختلف الإجراءات. وخلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، أبلغت اللجنة بأن النماذج المعدلة تمكن من التنفيذ الفعال للمبادرات المخططة وفق جداول زمنية ومؤشرات أداء محددة. وقد علمت اللجنة أيضا بوجود خطط عمل يتم مراقبتها بدقة من قبل مكتب التخطيط، والذي بدوره يرصد أي انحرافات، ويقوم بإبلاغها للمسئول الأكاديمي، أو المسئول

الإداري. وتلاحظ اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة – وجود جدول زمني محدد لكل نشاط متعلق بالتحسين أو التقييم. علاوة على ذلك، يوجد أمثلة كثيرة تم تقديمها إلى اللجنة أثناء المقابلات تشير إلى الالتزام بجداول زمنية محددة. وتقر اللجنة بأن إضافة جداول زمنية يسهل من تنفيذ ومراقبة الإجراءات التصحيحية المنبثقة من التقييم السنوي الداخلي للبرنامج.

التوصية 4.9: تَضمن تعيين مُمتحِنين خارجيين مناسبين لمراجعة البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

في معالجتها لهذه التوصية، قامت الكلية باستبدال أحد الممتحنين المعنيين بالبرنامج بممتحنة جديدة؛ ونظرًا لأنَّ تعيين الممتحنة الجديدة قد تم مؤخرًا؛ لذا فلن تتمكن إلا من تدقيق امتحان واحد فقط وهو الخاص بالفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي 2015–2016، وقد علق أيضا الممتحنان الخارجيان الآخران على البرنامج بشكل عام، ووجدا أنَّ متطلبات البرنامج تعد مناسبة لدرجة الماجستير في إدارة الأعمال. غير أن اللجنة تشعر بالقلق أن لدى البرنامج عدد محدود من الممتحنين الخارجيين؛ مما يحد من التغذية الراجعة الواردة. كما ينص تقرير التقدم على أن البرنامج يستفيد أيضا من التغذية الراجعة الواردة من لجنة الاستشارات الصناعية والطلبة. وعلى الرغم من هذا فإن التغذية الراجعة الواردة من هذه الجهات لا تؤدي نفس وظيفة التغذية الراجعة من الممتحن الخارجي. ومن ثم تقر اللجنة مجهودات الكلية في معالجة هذه التوصية، وتوصي اللجنة بأنه يجب على الكلية أن تزيد من عدد الممتحنين الخارجيين للحصول على نطاق أوسع من التغذية الراجعة.

التوصية 4.10: تُحسِّن الآليات الحالية للمراجعة الداخلية والخارجية للبرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

إن المنهج الحالي للبرنامج قد تم تنفيذه فقط منذ العام الأكاديمي 2015–2016. وكما ينص تقرير التقدم، فقد تم تطوير هذا البرنامج استنادًا إلى التغذية الراجعة الخارجية والداخلية للجهات ذات العلاقة. وأثناء جلسات المقابلات، أبلغت اللجنة أنه نتيجة للاجتماعات الاستشارية التي تم إجراؤها مع أرباب الأعمال والجهات الخارجية ذات العلاقة، فقد تم تعزيز المنهج من خلال مجموعة من الأنشطة خارج المنهج الدراسي

مثل الحلقات النقاشية وزيارات الشركات. علاوة على ذلك، فإن المراجعات الداخلية والخارجية للبرنامج قد تم استخدامها لمعالجة بعض نقاط الضعف المرتبطة بإدارة البرنامج، وذلك مثل تطوير السياسة الخاصة بـ (إذن الغياب). غير أنه لم يتم تزويد اللجنة بأدلة كافية عن كيفية دعم هذه المراجعات لتنفيذ التحسينات في الجوانب الأخرى للبرنامج مثل القيادة، والتعليم والتعلم، والتقييم. وتقر اللجنة التقدم المتحقق في معالجة هذه التوصية. وتوصي اللجنة الكلية بأنه يجب عليها استخدام نتائج المراجعة بشكل أفضل مع التطور في طرق تقديم البرنامج؛ لتحسين جميع جوانب البرنامج وطرق تقديمه.

التوصية 4.11: تُعيد تصميم الاستطلاعات الموجهة للجهات ذات العلاقة من حيث الصياغة اللغوية لأسئلتها، والمقاييس المستخدمة، وأن تضمن استطلاع عينة كافية من المستجيبين المستهدفين.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لقد راجعت جامعة أما الدولية – البحرين دليلها الخاص بالدراسات الاستقصائية لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال، والذي يشتمل على استطلاعات الرأي الخاصة بتخرج الطلبة، واستطلاعات الرأي الخاصة بأرباب الأعمال والخريجين؛ لضمان احتواء هذه الاستطلاعات على أسئلة مناسبة وفعالة في جمع التغذية الراجعة واللازمة لتحسين وتقييم البرنامج ومخرجاته التعليمية. وخلال جلسات المقابلات، لاحظت اللجنة أنَّ لدى أعضاء فريق البرنامج دراية بهذه الاستطلاعات، وما تهدف إلى تقييمه. وقد درست اللجنة هذه الاستطلاعات، وتلاحظ ملاءمتها للهدف منها بشكل عام، إلا أن تقرير التقدم ينص على أن هذه الاستطلاعات لن يتم تفعيلها قبل يناير 2018، ومن ثم تقر اللجنة مجهودات الكلية، وتوصي بأنه يجب على الكلية أن تقوم بتقييم مدى فاعلية الأدوات المستخدمة في استطلاعات الرأي لديها، وذلك بمجرد أن يتم توزيعها بشكل كامل.

التوصية 4.12: تعزِّز الآليات الحالية لنشر نتائج الاستطلاعات؛ من أجل جعل نتائج هذه الاستطلاعات في متناول جميع الجهات.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

إن الإجراءات المناسبة لجمع وتحليل التغذية الراجعة للجهات ذات العلاقة، والتوصيات الخاصة بها يتم النص عليها بوضوح في استطلاعات الرأي الصادر عن المؤسسة، كما ينص تقرير التقدم على أن جامعة أما الدولية – البحرين، قد عززت من الآليات المخصصة لنشر نتائج استطلاعات الرأي. وأثناء مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أن تحليل نتائج الاستطلاعات يتم إبلاغها للجهات ذات العلاقة عن طريق قنوات متعددة منها الموقع الإلكتروني للجامعة، لوحات الإعلانات، وكذلك اجتماعات مجلس القسم. وقد أعرب الطلبة الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم تجاه التعزيزات الراهنة الخاصة بإبلاغهم نتائج استطلاعات الرأي. كما تلاحظ اللجنة بأن النشرة الرسمية للجامعة تشتمل على نتائج استطلاعات الرأي المتعلقة بقياس مستوي الرضا لدى كل من الطلبة والخريجين. وعلاوة على ذلك، فقد أشار أعضاء لجنة الاستشارات الصناعية للبرنامج إلى أن نتائج استطلاعات الرأي لأرباب الأعمال قد تمَّ إبلاغها لهم خلال اجتماعات اللجنة، كما تم استخدام هذه النتائج بغرض إثراء عملية صنع القرار. وتقر اللجنة بأن الكلية قد عززت الآليات المستخدمة لنشر نتائج استطلاعات الرأي عبر قنوات مناسبة إلى جميع الجهات المعنية.

التوصية 4.13: تحسِّن الآليات الموجودة للتطوير المهني للموظفين؛ لتضمن أن جميع الموظفين بمن فيهم صغار الموظفين والإداريين تتاح لهم فرص كافية ومناسبة بما يتلاءم والخطة الإستراتيجية للمؤسسة.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

في سعيها لتعزيز فاعلية الترتيبات الخاصة بتعريف احتياجات التطوير المهني للموظفين، أجرت الكلية لجميع أعضاء هيئة التدريس ندوات تعريفية عن عملية الربط بين الخطط المتعلقة بتطوير أعضاء هيئة التدريس، والخطط الإستراتيجية للجامعة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إجراء تحليل الاحتياجات التدريبية للموظفين الإداريين من قبل قسم الموارد البشرية. وفي مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أن هذه المبادرات تتدرج لتصل إلى خطط للتطوير الفردي. كما تم تقديم قائمة بالأنشطة الحالية للتطوير

المهني للموظفين، وتضمينها في تقرير التقدم وفي الأدلة المساندة. وتلاحظ اللجنة المجهودات التي قامت بها الكلية مؤخرًا؛ من أجل تحسين الآليات الموجودة للتطوير المهني للموظفين، كما هو موضح في خطة تدريب الموظفين الأكاديميين والإداريين، والتي نفذت في العام الأكاديمي 2015–2016. غير أن اللجنة تلاحظ من خلال مقابلات الزيارة التتبعية، ومن خلال الأدلة المقدمة، أن الربط بين تقييم الموظفين وأنشطة التطوير المهني مازال في حاجة إلى مزيد من التعزيز. علاوة على ذلك، يحتاج أعضاء هيئة التدريس إلى تزويدهم بالفرص الكافية للمشاركة في ندوات، وورش عمل، ومؤتمرات دولية. وتحث اللجنة الكلية على أن تراقب بدقة تنفيذ الخطط المهنية لموظفيها؛ من أجل ضمان أنه يتم تزويدهم بفرص كافية ومناسبة، ومن أجل تعزيز التحسينات المستقبلية في هذا الشأن.

التوصية 4.14: تُجري دراسات للسوق المستهدفة؛ من أجل التعرف على آخر الاتجاهات، وتضمن أن برنامج ماجستير في إدارة الأعمال يلبي حاجات السوق.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت جامعة أما الدولية – البحرين، كجزء من عملية التخطيط الإستراتيجي لديها بتطوير آلية مستمرة لاستقراء السوق المحلية بشكل أفضل؛ من أجل قياس أحدث الاتجاهات في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة. وفي هذا الصدد كلفت الجامعة إحدى وكالات الاستشارات بإجراء دراسات للأسواق المستهدفة، وذلك لكل برامج الكلية. وخلال مقابلاتها مع الإدارة العليا، علمت اللجنة بأن الدراسة الاستطلاعية تغطي كل جوانب المهارات المطلوبة، والتطورات المستجدة، وذلك في ضوء البيانات المستمدة من كلا القطاعين العام والخاص. وتلاحظ اللجنة أن النتائج المستخلصة من تقرير استقراء السوق تم استخدامها من أجل إثراء التحسينات في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، فقد أبلغت اللجنة بأن الجامعة سوف تستمر في استخدام التغذية الراجعة من لجنة الاستشارات الصناعية للبرنامج، وأيضا استخدام الدراسات المنشورة والمتاحة لدراسة السوق؛ بغرض استكشاف سوق العمل. وتقر اللجنة بتنفيذ آليات مناسبة لاستقراء سوق العمل، بحيث تكون مشتملة على مجموعة من البيانات الأولية لضمان أن البرنامج يعد مواكبا للعصر، كما أنه يلبي احتياجات سوق العمل.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات، والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

أنَّ برنامج الماجستير في إدارة الأعمال، والذي تطرحه كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة أما الدولية، قد حقق "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.